Route Educational & Social Science Journal
Volume 5(10) August 2018

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
30/5/2018	8/7/2018	1/8/2018

النحو صورة اللغة

د.هناء محمد ابوزينب

استاذ مشارك جامعة البحر الاحمر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهميَّة النحو العربيُّ ودوره في تميِّز اللغة العربيَّة عن غيرها من اللغات، بالإضافة إلى بيان إمكانيَّة دراسته بأكثر من منهج لغويٍّ، فضلاً عمَّا يعرض له من ظواهر لغويَّة تستدعي استخدام الافتراض والتأويل في بعض معالجاته لتلك الظواهر. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفيَّ التحليليَّ وهو الأنسب لمثل هذه الدراسة، وقد توصَّلت الدراسة إلى أنَّ النحو العربيَّ يمثِّل أحد مستويات دراسة اللغة العربيَّة، ويعتمد في أداء وظيفته اللغويَّة على المستويات اللغويَّة الأخرى(الصوتيّ، والصرفيّ، والدلاليّ)، وعلى ضوء هذه المستويات ينظِّم العلاقات التركيبيَّة بين مكوِّنات الجملة العربيَّة، كما أنَّ هذا النحو هو الذي يحدِّد طبيعة العلاقات التركيبيَّة بين أجزاء الجملة، فلذا يلجأ إلى التقدير والتأويل عندما يبدو التناقض ظاهريّاً مع القواعد النحويَّة في بعض أساليب الكلام العربي، بالإضافة إلى تميِّزه بمرونة تسهل نسبته إلى أكثر من منهج من مناهج دراسة للغة، فهو وصفيٌّ في بعض جوانبه، معياريٌّ في جوانب أخرى، وتحويليٌّ في جوانب ثالثة، ولكن مع كلِّ هذا التعدد المنهجيّ تظلُّ صفة المعياريَّة هي الصفة الغالبة عليه، ويرجع هذا إلى طبيعة الغرض الذي من أجله وُضِعَ النحو العربيُّ ألا وهو حفظ اللسان العربيّ من اللحن.

كلمات مفتاحيَّة: التركيب البنيويَّة ، الوظيفة النحويّ .

Abstract

The study aims to clarify the important of Arabic grammar and its role in distinguishing Arabic language among other languages. It also explains the possibility of studying this grammar through more than one method such as assumption and interpretation. The study used descriptive analytical method. The study findings are: Arabic grammar represents one of the level of studying Arabic language depending on other linguistics level such as (phonetics,morphology and semantics) and on the light of these levels it organizes the structural relationships among sentence constituents and components. It is also found out that grammar determines the nature of structural relationship between elements of sentence, this is why assumption and interpretation can be used when there is exiplicit contradiction with grammatical rules. Arabic grammar also is characterized by flexibility that makes the possibility of using more than one method of language study. It is sometimes descriptive, normative or diversitve, despite of this possibility of more than one method, normative still common and this based on the purpose of Arabic grammar which is to keep Arabic tongue from bee affected by other accent.

المقدِّمة

إذا ورد في أذهاننا سؤال لماذا (النحو)، أي لماذا سلطت النظريات الحديثة أسهمها على (النحو) واعتبرت النحو نشاطاً عقليًّاً يشترك فيه البشر جميعاً؟ يقول الدكتور حسام الخطيب في كتابه (اللغات العربية إضاءات عصرية): ((النحو صورة اللغة ولغتنا العربية مبينة علىعلاقات متداخلة ويحتاج المتكلم بها إلى ملاحظة ارتباطات متعدِّدة ولاسيما إذا ماتت السليقة اللغوية، وصارت اللغة تؤخذ بالتلقين والتعليم لا بالفطرة والطبيعة، ومهما بلغ متكلم العربية اليوم من طول الباع ورسوخ العلم، فإنه لا يستطيع إلا أن يولي الناحية اللغوية جانباً من نشاطه الذهني أثناء النطق أو الكتابة فعلية مثلا أن يلاحظ محل الكلمة من الإعراب، يحرك أخر حرف فيها على نحو مايقتضي الحال، وعليه أيضا أن يلاحظ المطابقة في التعريف والتنكير والتذكيروالتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، أن يحتاط بما ينصرف ولا ينصرف وأن يحترس لإعراب المثنى والجمع السالم ويلاحظ اسم المنقوص إلى أخر ذلك من الارتباطات التي يستحيل مراعاتها إلا بإتقان النحو جيدا، وهكذا يتبيَّن أنَّ النحو من حيث المبدأ غير معلوم وأنَّه لابد من أن يأتي صعبا عميقا لأن اللغة غنية ومتنوعة في الارتباطات، ونحن لا نؤمن أن دراسة النحو تمكن الدارس من ناحية اللغة، وتقدره على التعبير الصحيح، ولكننا نعتقد أن للنحو شأن في تقديم اللسان و في ضبط اللغة، وهو دورا مهما كلما قللنا من شأنه يظل محميا لا سبيل إلي إهماله.))[1] .

وبالتالي يلعب النحو العربي دوراًمهمًّاً في تعليق الكلمات المعربة،ويمكن أن نصل إلى أنَّ النحو صورة اللغة، وكلما كانت اللغة صعبة ومتعددة الارتباطات كان النحو صعباً وقاعدته متشابكة ومتداخلة.

ويشير حسام الخطيب إلى تميُّز العربية وبالتالي تميُّز نحوها، ويعلِّل ذلكبأنَّ العربية لها من مشاكل لغويَّة نوعيَّة تجعلها لا تدخل في مظلة اللغات العالمية:[2]

(أ)الخصائص النوعيَّة الذاتيَّة، وهي الخصائص الموجودة في طبيعة اللغة العربيَّة التي تجعل منها لغة مستقلِّة متميِّزة عن سائر اللغات بإجماع هذه الخصائص معاً، ومن أبرز هذه الخصائص:

(1) الاشتقاق.

(2) الإعراب.

(3) غنى المفردات بظواهر اللغة من: ترادف، وتضاد، ومشترك لفظيٍّ.

(4) السليقة اللغويَّة وفطرة العرب على القول الفصيح.

(ب) الخصائص النوعيَّة الناتجة عن الظروف والملابسات، وارتباط العربيَّة بالدين الإسلاميِّ والقوميَّة العربيَّة، مما يجعل المحافظة عليها وبقائها قضيَّة لا تحتمل الشك.

ونلاحظ أنَّ الخلاف العصريَّ ينصبُّ على الوسيلة، والعربيَّة تتفرَّد بالتجربة،ولا مثيل لها بين اللغات في محافظتها على طبيعتها طوال أربعة عشر قرناً أو أكثر، وقد تكون هذه المحافظة العلَّة الأولى للمشكلة اللغويَّة الراهنة؟

وهل يبقى الاضطراب ما بقينا نحاول السير على نحو الأوائل، متراجعين بين الماضي والحاضر، وما هو الحد الأمثل لاحترام قدسيَّة اللغة، في ظل هذه الفرضيَّات الحديثة، التي تخدم أغراضاً ومأرب تتناسب مع ثقافتها، ومن ثمَّ مع لغتها التي تخضع لعوامل التغيُّر والتبديل دوماً.

(1)اللغة العربية إضاءات عصرية، د. حسام الخطيب، الهيئةالعامةللكتاب، 1990م،ص: 80.

(2)المرجع السابق، ص: 82.

النحو بين مكونات اللغة البنائيّة وحركة الفصول المعياريّة:

النحو أحد مستويات اللغة، لذا فإنَّ تذوق نواتج القيمة ليس أمراًاعتباطيا،لأنَّ مكونات البناء اللغويّ وترابط الأواصروحركة العناصر وسير البنية الدلاليَّة تنهض على قواعد بمقاييس المعياريَّة. على هذا النحو تُنظَّم وتُوظَّف صوب استقامة تراكيب هذه اللغة وسلامة صياغتها.

والنحو صناعة علميَّة تقوم على النظم المترابطة وصور المعني وعلم بأقيسة تغيُّر الكلم وأواخرها بالنسبة للغة، وهو مستخرج بالاستقراء الموصل إلى معرفة قضاياه، وشدِّ بنية أجزائه، والنحو مَعْنِيٌّ بالمعنى الوظيفيّ،والذي يهتمُّ بتحديد جزيئات التراكيب والجمل، وتقسيم هذا المعنى الوظيفيّ بالتغيير (فاعل + مفعول به + حال) وفقاً لسير النظام، أمَّا المعنى المعجميُّ الثابت فيكشف عن مستوى الدلالة داخل المعجم.

إذن كلٌّ من المعنى الوظيفيّ والمعنى المعجميّ مرتبط بالآخر، وعلى هذا يتضح لنا أنَّ معرفتنا للمعجميَّة شرط للمعرفة الوظيفيَّة. هكذا سار النحو تعليميَّاً، لكنه ما لبث أن ارتبط بالمنطق، وكان ذلك بسبب جري بعض النحاة وراء الأثر في المقولات النحويَّة. وبالتالي حرص أهل العربيَّة القدامى على تحرِّي الضبط والدقَّة في التركيب، فأسسوا ثوابت يقيمون عليها الأحكام المعياريَّة، وبنوا أحكامه هذه على أربعة أصول:

السماع والقرآن الكريم،والحديث النبويّ الشريف،وكلام العرب،والإجماع ، إجماع الرواة وإجماع النحاة.

وأورد الدكتور عبد القادر عبد الجليل سؤالاً في كتابه (علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات):[1]

((ما الإعراب وما حقيقته ليس تاريخا بل فعلا وصفيا تطبيقيا؟ وما موقف اللسانيات الحديثة التصحيحية منه ؟ وكيف تراه وهي تحلل النص لغوياً، ونحويا؟)). وعرف الإعراب بأنَّه وظيفة إدراكيَّة تمارس نشاطها في مجال الصياغ، وهو تحليل الوحدات اللغويَّة المتداخلة في تركيب قواعديَّة، وبيان جوهر وجودهاوماهيَّةحدودها،والإعراب مرتبط بهوية العربيّ ووجدانه، والإعراب مرتبط باللغة العربيَّة ومرتبط بالقرآن الكريم، والمسألة تتعلق بالانتماءاللسانيّ، وهذا لا يكون موجوداً إلا إذا كان لساناً معرباً.

في الصناعة الإعرابيَّة لابد من ضرورة التفريق بين حالاته التقديريَّة وحالات تفسير المعنى، ومن هذا المتجه يقضي الأمر الرصد الواعي لعلاقة المعنى بالوظيفة الأعرابيَّة، وعدم الانقياد وراء ظواهر قد تؤدِّي إلىاضطراب الإعراب .

وفي الصناعة الإعرابيَّة تظهر رموز المسميَّات الوظيفيَّةعلىسطوحالوحداتالتركيبيَّة، حيث توزَّعت بين الأصلية والفرعية، قد أورد في كتابه (نظرية العامل بين النسبة المعلومة والاستغراق في الكم المتصاعد في التقديرات)[2]في تقييد النحاة بنظريَّة العامل رسوخ المنهج الاستنباطيّ، الذي يقوم على تلمُّس البنية التحتيَّة للوحدات اللغويَّة،وهي تمتطي صهوة النصوص والنحو باعتباره عملاً لكلِّ عامل، ولكلِّ عامل أثر، وأثر العامل يتجسَّد في الحركة الأعرابيَّة،وفي مجال النحو نظريَّة مقتبسة من الفقه والفلسفة والمنطق، تعتمد مبدأ العلة والمعلول، وفي اعتماد نظريَّة العامل تطبيق تراكيب النحو، ومحاولة النحاة لتفسير الظواهر الوظيفيَّة في داخل التركيب، ويقول: ((من أجل تستمد هذه النظرية أسباب رسوخها كان لابد أن يلتمسوا لها عوامل القوة، ويقسمون أسوارها بالثبوت والتجلي حتى أن أضطرهم الأمر إلى الاستغراق في الكم والتقديرات والتحليل والتمثيل الخارجي عن حدود المعقول من القضايا والمحاكمات)).

---

[1] علم اللسانيات الحديثة(نظم التحكم وقواعد البيانات)، د. عبد القادر عبد الجليل ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، ط: 1، 2002م، ص: 461.

[1] المرجع السابق، ص: 467.

وقالوا إعراباً لكل مرفوع رافع ولكل منصوب ناصب، وهكذا[2] وعلى هذه القواعد الأربع صنف النحاة مادة النحو العربيّ.

والأصل ألا يجتمع عاملان على معمول واحد، وبالإمكان أن يمتلك العامل الواحد أكثر من معمول واحد، وقد أدَّت هذه النظريَّة إلي ولادات متعددة من البناء التركيبي مما وزع القاعدة وأدىإلى هوامش من الانزياحات علي مستوى البني التحتية.

واعتبرت هذه النظريَّة متجهاً توليديَّاً، كشف حجاب البنى التحتيَّة للنصوص، مخلِّفاً جُمَلاً ثانوية.وعرض كذلك فصلاً بعنوان (التوليدية والإنتاج الوظيفي) [3] مبيِّناً فيه أن تقديرات العرب التي تفرضها القواعد النحويَّة تتساوى مع البناء التوليديّ المتفرِّع لوظائف الوحدات اللغويَّة داخل التركيب.

ويقول: ((أن هذا التوليدية لمجموعة الجمل، وأن كانت تفسرا تقديرا افتراضيا،فإنها خارج المنهج البنائي لتؤكد حضور نظرية العامل.)) .

وحلَّل نص الندبة (وا زيداه) (وا زيداًأغثني) فان تحليل اللساني يتكوَّن من مركَّب صوتيٍّ يتألَّف من بنية الصوت الصائت (و)، والصائت الطويل الألف، وهو في هذا اللون من التزاوج يحمل وظيفة ندائيَّة استغاثيَّة مندوبة وحالته الشبيهة بمرور الصائت الطويل (الألف) بالاسم المخصوص المندوب(زيدا)، أمَّا (الألف) المصاحبة للمفرد فإنَّها ارتكاز زمانيٌّ مفتوح يتمدَّد على المساحة الممتدة بين المندوب ومكان وجود المتكلم. ولجأ إلى(الهاء) الحنجريّ الاحتكاكيّ المهموس المرقَّق، لأنَّ وجوده ازاحة النفس، ويختلف هذا الصوت عندما توصل أطراف الأصوات (وازيداً أغثني)!.لأنَّه عوّض (بالهمز النبري) بعد الصائت الطويل. ويقول معلِّلا النصب في (زيداً) بأنَّه (ضرب تخييليٌّ) فيقول: ((أما قول النحاة بانه منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أنادي وأدعو، فانه ضرب تخييلي، ولكنه يساعد على إنتاج تراكيب متعددة)).

ويضيف على هذا الجانب التخيليّ قوله: ((ونحن نفيد من نظرية العامل في عملية التوليد، ولكن قد نراها تشكل حالة سلب وتشتت في مسير معيارية القواعد النحوية، وأدائها الوظيفي الموجب، حيث كان لها الدور الفاعل في تحويل النحو إلى جدل عقلي قائم على المنطق اللامنتهي.)).[1]

ولكن العرب لم تجعل كل النحو وفقاً لنظريَّة العامل، لأنَّها اعتبرت الجمل التي لا محل لها من الإعراب وركزت على صورها الوظيفيَّة داخل السياق .

فالعرب اعتبرت الجري وراء نظريَّة العامل إسرافاً متعسفاً وإغراقاً لا منطقيّ، وقد امتلأت كتب النحو بتأويل الإعراب وتقديره من مثل قوله تعالى:{إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى}[2] وقال تعالى:{والذين هادوا والنصارى والصابئين}[3] الظاهر (الصابئون)، معطوف على اسم إنِّ الذين والتي محلِّ نصب، والمفروض (الصائبين) والتأويل، أنَّ (الصابئون) معطوفة على مكان اسم إنِّ قبل أن تباشره الأداة أي على المبتدأ الذي حقه الرفع!وهكذا سعت البنيويَّة نحو نظريَّة العامل باعتباره فكر يركز علي مفهوم البنية العميقة والبنية السطحيَّة، أي على الباطن والداخل والخارج، ومفهوم العلاقة الذي يجعل الكلمة يُعرَف معناها

---

[2] المرجع السابق، ص: 468.

[3] المرجع نفسه، ص:(500- 503)

[1] نفسه، ص:500.

(2) سورة المائدة:الآية: 69.

(3) سورة البقرة: الآية: 62.

من خلال مجاورتها للكلمات الأخرى في تضاد أوتشابه، وعدم اعتبارها للمعنى الخارجيّ وتفسير النص وتأويله من ذاته، كلُّ ذلك كان حريًّا بها أن تظفر بنظريَّة العامل لتجعل من نحونا العربيِّ بهذه النظرية جزء من النحو الكليِّ، ونسيت أنَّ مناهج النحو متداخلة ومظاهره متعدِّدة فلا ينبغي الاحتكام إلى ظاهره واحده في النحو العربيِّ لتبرير نظريَّة التوليد. والإعراب حيث يولد يكون انتاجه وظيفيًّاً لا يمسُّ المعنى في شيء، وليس هنالك جانب تغيير في المعني إلا من خلال الجماعة اللغويَّة. ومن خلال ما قرأته من سماع وقياس وإجماع واستصحاب، وليس شذوذا على قواعد العربيَّة .

وبالتالي يبقى الأعراب شاهداً على التوجُّه الوظيفيِّ داخل السياقات، يتصاعد وظيفيًّاً كلَّما دعت الضرورة لإبراز حركة القيم وتوجيهاتها الدلاليَّة . وتبقي البنية الأساسيَّة واحدة، والبني الثانويَّة متعدِّدة، تنمو بنمو الاحتمالات والفروض التي يطرحها التقدير والتأويل.

ونلاحظ في الإعراب أنَّ هنالك بنية أساسيَّة محوريَّة تحكم التركيب، وليس لظاهر المنطوق مثل (كلَّمَتْ ليلى هنداً وبشرى)،في (ليلى) البنية الأساسيَّة أو الظاهرة الفتحة ولكن التحليل الإعرابيَّ النحويَّ يعتمد على البنية الأساسيَّة،إذ ليس في العربيَّة ظاهر وباطن، ولكن هنالك جانباً وظيفيًّاً تؤدِّيه الكلمة داخل السياق ولا تمس المعنى في شيء، مثل قولة تعالى:{وما ربك بظلام للعبيد}[1] وقال تعالى:{هل من خالق غير الله}[2] فالأسماء مجرورة ظاهراً ولكنها حاملة لوظيفة نحويَّة أخرى،فهي (خبر) في الآية الأولي،و(مبتدأ) في الآية الثانية. فالتحليل الإعرابيُّ النحويُّ يعتمد على البنية الأساسية لا على الظاهر المنطوق أو ما يعرف (بالبنية السطحيَّة) ونشير هنا إلى ما قاله تمَّام حسَّان:[3]((المعنى النحوي لا يمكن أن يفسر بالإعراب وحده، بل مع مجموعة القرائن.)).

ومن كلِّ ذلك نستطيع القول أنَّ النحو العربيَّ له طابع نوعيٌّ خاص يرتبط بتفسير القرآن الكريم ومعرفته، فالإعراب متعلِّقا بالعربيَّة، ومتعلِّق بالمعنى القائم على السياق الاجتماعيِّ والتاريخيِّ والثقافيِّ،فوصف بنية العربيَّة لا يتم بصورة تركيبيَّة مجرَّدة، بل لا بد من وجود أمثلة تقوِّي جانب التركيب معنويًّاً وليس وصفيًّاً كما عُرِض في النصوص السابقة، خلافاً لما احتكم إليه النحو العالميُّ الذي يصنف اللغات بصورة آليَّة وفقاً لقانون الاحتكاك الديكارتي.

الوصف والتوصيف في العربية:

لا شك في أنَّ النظر في العربيَّة على الوصف لمن ينشدون تعلُّمها من الناس ولحفظ قواعدها من الذوبان، وشغل علماء العربيَّة بذلك الوصف منذ أن شرعوا في وضع قواعدها في القرن الأوَّل الهجريِّ حتى الآن، واتخذ علماء العربيَّة في صيرورة الوصف مناهج متباينة.[1]

كما أنَّ المنهج الوصفيَّ هو الأساس المنهجيُّ ضمن بقيَّة الأسس التي اعتمدت عليها البنيويَّة، فاللغة من الأمور التي لا يمكن إخضاعها لطرائق البحث العلميِّ الدقيق،يقول محمد المبارك: ((وهذا القسم من البحث الاجتماعي كثرت فيه النظريات وتعددت واختلفت ولا سبيل إلى إلزامنا بإحدى هذه النظريات فليست هي من الحقائق العلمية التي لا يختلف فيها اثنان، بل يمكن إخضاعها لطرائق البحث العلمي الدقيق لاختلاف مواضعها كالبحث في أصل اللغات مثلاً بل يمكن اعتبارها من قبيل ميتا فيزيائيا

(1)سورة فصلت: الآية: 46.

(2)سورة فاطر: الآية: 3.

(3)اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م، ص: 185.

(1)الثنائيات وقضايا اللغة العربية، نهاد الموسى، دار الشروق، 2003م، ص: 245.

علم الطبيعة حينما حال الكيميائي والفيزيائي نفسه عن أصل المادة ونشوؤها وهذا خارج عن دائرة اختصاصه وليس لبحثه فيه قيمة علمية كبحثه في تركيب المادة وقوانينها وتفاعلها بل إن البحث فيما يسمى بفلسفة العلوم، لا في العلوم نفسها من حيث الاختصاص، ومثيلاتها في علم الاجتماع أحرى أن تسمى (فلسفة علم الاجتماع) فلا تكون لها القيمة العلمية التي تدعيها.[2]

وهنا نقد واضح للمنهج الوصفيِّ وخاصة في الدراسات الاجتماعية التي لا تخضع للتجربة، ولا سيما اللغة التي تختلف من بيئة إلى أخرى، وهذه الدراسة اللغويَّة دراسة فلسفيَّة، لأنَّ القوانين اللغويَّة تختلف من لغة إلى أخرى، فلا يجوز إلزامنا بهذه النظريات. والقول عند تشومسكي، أنَّ المعرفة اللغويَّة في المرحلة القارة يمكن تمثيلها بواسطة نسق من القواعد يرسم خصائص تمثيلاً صوتيَّاً ودلاليَّاً منطقيَّاً، وتحديد طبيعة هذه الأنظمة التمثيليَّة وعناصرها وقواعدها يبقى مسألة تجريبيَّة، والنحو الذي ينبيه اللغويُّ لتمثيل هذه الحالة يكون كافياً من الناحية الوصفيَّة،إذا مثَّل بصفة لائقة نظام القواعد الممثلة ذهنيَّاً، واستعمال لفظ (نحو) يدل على النسق الممثَّل ذهنيَّاً، أي الحالة المعرفيَّة التي يصل إليها فرد معين، وهو يدلُّ كذلك على النظريَّة المبنيَّة لمحاولة رصد خصائص هذا النحو الباطنيِّ، فالنحو الكليُّ يحدِّد المرحلة القارة وليست التجربة، وهو كذلك تفسيريٌّ في نظر تومشكي.

فاللسانيُّ يفسِّر سمات التماثل بين اللغات والتباين بينها، محدِّداً ما يندرج ضمن الكليِّات اللغويَّة التي تكوِّن العضو الذهنيَّ البشريَّ الذي ينتج اللغة، وما يندرج ضمن البارامترات التي قد تختلف اللغات في تثبيت قيمها، ودور اللسانيِّ في تفسير هذه الحركة من اللاوعيإلى الوعي.[3] وهنا يتبادر سؤال جوهريٌّ هل يكون عمل اللغويِّ وصفاً كاملاً للعمليَّات العقليَّة التي يصدر عنها أبناء اللغة؟

يتوجَّه الوصف لكلِّ ما ينظمه من عرض النظام اللغويِّإلى الإنسان بما ركب في العقل الإنسانيِّ من قابليَّة لاستدخال هذا النظام بقواعده ومعطياته وآليات عمله في معالجة ذلك وبرمجته، وهي قابليَّة كامنة في العقل الإنسانيِّ تزوده بحدس قادر على ملء ثغرات الوصف.

أما في التوصيف فإنَّ النظام اللغويَّ كأنما يعرض على صفحة بيضاء ويحاول التوصيف أن يكشف عن هذا الحدس بالإنجاز اللغويِّ الذي يشفُّ عن طريقة عمل العقل، فتصدر اللغة عن تلك البينة العقلية وتستوي في نظامها الذي نكتسبه أو نتعلمه، وننظر في اللغة نظراً عقلياً فنكتشف نظامها، فتكون في حال الاكتساب نظاماً تصدر عنه دون أن نتبيَّنه، ونكون في حال التعلم نظاماً نتبعه عن وعي صريح.[2]

كانت وجهة نظر الغربيين أنَّ اللغة تستخدم وبشكل غير محدد وسائل محددة وأن قواعد اللغة يجب أن تصنف العمليات التي تجعل هذا ممكناً، كانت وجهة النظر هذه نتاجاً لاهتمام ملِّح ضمن الفلسفة العقلية للغة، والعقل بهذا الجانب الخلاق للاستعمال اللغوي. إذن يمكن القول أنَّ لتناول اللغة جانبين هما الدرس والاستعمال، فأمَّا الدرس فقد سعى للكشف عن تكوين كل لغة بواسطة النظر في عناصرها على مستوى الجملة وما دونها، نظراً تحليليَّاً يعتمد على التبويب والتصنيف والتأصيل. طبَّق البنيويون هذا الاتجاه على تجريد المفاهيم وافتراضها عند عدم وجود ما يقابلها في الاستعمال، ولذلك يعترف النحو العربيُّ بواجب

---

[2] مجلة المسلم المعاصر، مقال الأستاذ محمد المبارك، ص: 24.

[3] اللسانيات واللغة العربية ، د. عبدالقادر الفاسي، دار توقبال، الدار البيضاء، 1985م، المقدمة.

(2)اللسانيات وقضايا اللغة ، نهاد الموسى، ص:(245 – 246).

الحذف وعود الضمير على متغير غير مذكور وتقدير العامل في الاشتغال، وغير ذلك من الظواهر التي تقوم على الافتراض لا على الواقع النطقي.

فالنظام اللغويُّ نظام افتراضيٌّ يقضي بأمور يفرضها على تفسير الاستعمال ويصدر الأحكام الصارمة مما يدعو الى شيء من الاعتزاز عن كثير من الظواهر التي توجد في أكثر النصوص قبولاً وأعظمها أثراً في السامعين،[3] والأدلة على ذلك كثيرة من ذلك قوله تعالى : {إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى}[4] وقوله تعالى: {وقالتا أتينا طائعين}[5]، وقول العرب ((مكره أخاك لا بطل))، وقول امرئ القيس :

كأنَّ ثبيراً في عرانين وبله *** كبير أناس في بجاد مزمل[6]

وحكم نظام اللغة في ذلك أن نقول (الصابئين)، وهذا هو معنى افتراضه للنظام وقيامه على أساس من التجريد والتصنيف والتعقيد للحكم على الاستعمال من بعد حدوثه من أجل فهمه وتقويمه، وقد اعتبر الدكتور حاسم البهنساوى في كتابه (أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث)[1] اللجوء الى التأويل دليل التناقض في الأحكام، نتيجة تضارب المناهج أو عدم دقتها، ومعلوم أن التأويل ما هو إلا محاولة لجعل قواعد اللغة تتمشى مع قواعد المنطق، علماً بأن قضايا المنطق لا يجوز تطبيقها على قواعد النحو، ومن هنا جاءت محاولات النحاة لتفسير علل البناء والإعراب.

فاللجوء الى التقدير ليس مغالاة ولا افتراضاً ولا تعسفاً يقول د. سمير شريف:((نحن لا ننكر أنه تقدير، ولكنه تقدير يقتضيه منطق اللغة نفسها ليس تحكماً ولا اعتسافاً في النظر والتأويل ولا رياضة عقلية بعيدة عن اللغة وعندما نقول الجملة المعترضة لا محل لها من الاعراب معنى ذلك أننا ننفي عنها أن تكون عاملاً وننفي عنها أن تكون معمولاً لغيرها وانه تصور تفسيري للغة وليس تصوراً افتراضياً وشتان بين التفسير والافتراض.)). [2]

والحقيقة أنَّ التأويل لا يدعوا إلى التناقض والافتراض ولا سيما في النحو العربيِّ، أما دراسات النحو الغربيِّ لم تكن ذات مسار واتجاه واحد، إنَّما جاءت في صورة مزيج من الآراء وخليط من الأفكار ووجهات النظر المتباينة، التي ظهرت عبر عصور مختلفة، اعتمدت فيها على آراء وأقوال عن تركيب الجملة عند أفلاطون وأرسطو، كما اعتمدت كذلك على نظريات عن أجزاء الكلام تعود إلى الرواقيين واعتمدت ايضاً على أفكار عن المعنى وطبيعته في بعض فترات القرون الوسطى، واعتمدت كذلك على فرضيات عن علامة اللغة بالفعل منحدرة عن قواعد وضعت في القرن الثامن عشر في إنجلترا، كما أنها اعتمدت على دراسات عن تاريخ اللغة تعود إلى القرن التاسع عشر.

---

(3)اللسانيات واللغة العربية، د. عبدالقادر الفاسي، ص: 45.

(4)سورة المائدة: الآية: 51.

(5)سورة فصلت: الآية: 11.

(6)انه أراد مزمل فيه حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستشرف اسم المفعول الخصائص، ابن جنى، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001،ج: 1، ص: 218.

[1]أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، حاتم البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994م، ص: 24

[2]اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج ، د. سمير شريف، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008م، ص: 244.

وفي هذا الصدد يقول كمال بشر:((ان سمة الخلط والاضطراب هذه التي تميز المنهج التقليدي في الدراسات اللغوية والنحوية في أوروبا،نجد مثيلاتها في الدراسات النحوية التقليدية عند العرب حيث جاء أعمال هؤلاء خليطا من أمشاج وأنواع شتي من الاتجاهات والافكار والمبادئ التي يصعب ان نعثر علي الخيوط بينها او ندرك مدي ارتباطها ببعضها البعض ،ان هذه الاتجاهات ومن يصاحبها من افكار ومبادئ ليس من النادر ان تجد التناقض بينها واضحا ،وان تحس بالاضطراب الناتج عن محاولة تطبيق هذا الخليط المتناسق من اساليب البحث .

وللفصل في هذه القضية نؤكد علي ان النحاة العرب اعتمدوا علي المعايرة وكان اتجاها سائدا عندهم ،حيث اسسوا القواعد وفق قوالب معينة من اللغة لايحيدون عنها،تلك القوالب هي ما يجب أن يتكلمها الناس من هنا جاء اهتمامهم بتخليص اللغة من الشواذ والشوائب،بقصد المحافظة عليها من اللحن والتحريف عند العرب مع المحافظة علي أصالة اللغة وترسيخ مفهومها الإجمالي .

ومن ثم فان هذا المنهج يعتمد علىأمثلة والشواهد القائمة مع التمثيل بضرورة القياس على معيار صحتها باعتبار أن الأقدم هو الأصوب والأفصح،واعتبر القياس معياراً سيطر على النحاة الأوائل،والقياس نوعان: قياس يتعاطاه المتكلم إذ يحذو حذو غيره من إبناء الجماعة اللغويَّة،وقياس عرفيٌّ عند النحويين واتسمت به مدرسة البصرة، وإنَّ ثمة أمور في اللغة لاتؤخذإلا عن طريق السماع البحت، دون أن يكون خاضعاً لقانون مطرد،وأنَّ ثمة ظواهر لغويَّة تخضع لمثل هذا القانون،وإنَّهم جعلوا الاستقراء حكم في استظهار القوانين، وهذا مبدأ من مبادئ الفكر العلميِّ، فالأصل في معايير الكلام عند العرب اتجاهان:

(1) اتجاه يخص وجوه الاستعمال المختلفة.

(2)اتجاه يخضع الكلام لمعايير بعينها.

فالقياس أسلوب النظر في الكلام لاستخراج الأحكام والأوضاع ونظمها من قوانين خاصة تضبطها، وبهذا كانوا يجعلون المعرفة بالعربية عن طريق القياس.

واعتبر القياس قاعدة اصطناعية مقابلة لمعرفة السليقة اللغويَّة، فهو تحويل المعرفة من السليقة إلى الصناعة التي تقوم علي أصول التفكير العلميِّ،وفسَّرت الدكتورة منى الياس في كتابها(القياس في النحو)تعارض الأفكار النحوية من وجهة نفسية: ((إن من الحقائق المعروفة في علم النفس أن المهارات التي يكتسبها الانسان بالممارسة الطويلة حتي يصبح يؤديها دونما تنبيهإلى جزيئاتها، وإذا ما حاول أن يفكر في كل خطوة أو جزئية من جزيئات العمل الذي اتقنه على نحو واع أدىذلك إلىأن يتعثر في أدائه، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمهارة اللغوية أو ما يسمى (السليقة اللغوية)فإن الإنسان بطول الممارسة يتقن الكلام علىأصول، فإذا ما اصطنع كلامه بتفكير واع في موقع كل لفظ وكيف ينبغي أن يكون،فقد يؤدي ذلك إلى ضرب من البلبلة والتعثر،ولما كان تجريد الأقيسة والقواعد لايعدوا في تطبيقهأن يكون تغييرا في مبتدئ محدد عن أمور يدركها المتكلمون لهذه اللغة بأحاسيسهم،كان لابد في أول الأمر من وجود هذا الضرب من البلبلة في أعمال الرواد الاوائل،وكان العامل الأول في تصحيحهم هو الفكرة التي ظلت الموجِّه الأولي للنحويين في أعمالهم،في مختلف الأطوار التي تقلب فيها هذا العلم ألا وهو استنباط للقوانين التي يجري عليها العرب الخلص في كلامهم ليؤمن باحتذائها اللحن والخطأاللغوي عامة.))والأداء اللغويُّأو الوصف يستشف به النظر في اللغة باللغة بعض ما يؤديها ورائها من عقل وعمل، وذلك ما قاله تومشكيأنَّ ابن اللغة في لغته يصدر عن قواعدها في العقل تلقائيَّاً، وأنَّه لاقبل له بأنَّه ينبئ عن ذلك بالعبارة الصحيحة الدالة على وعيه بتلك القواعد .

وكان هذا شأن الأعرابي الذي سُئِلَ:أتهمز الفأرة؟فيجيب:إنَّما تهمزها القطط. ويسأل في جمع (احرنجم)فيجيب:وأيش فرّقه حتىأجمعه،لأنَّ الأعرابي إنَّما يفهم (الهمز)والجمع وهمز في مصطلح علماء العربية يدلُّ على مفاهيم العلم المتعارف عليه عند أهل اللغة من الناطقين بها وذلك فرق ظاهر بين اللغويِّ والاصطلاحيِّ.

وأشار نهاد موسى بأنَّ الاستعمال يشف عن الحدث بالإنجاز اللغويِّ الذي يشف عن طريق عمل العقل وهذا ما قاله تومشكيأنَّ اللغة تصدر عن تلك العقلية التي يصدر عنها أبناء اللغة. وهذا يذكرنا بما نشره مازن الواعر في كتابه (نحو نظرية لسانية)(دلالية فلسفية)فصلاً بعنوان (حكومة اللغة العربية أهي اجتماعية ام ذهنية)،وحتي نجيب عن السؤالين معاً لنقبل ظل الافتراضات السابقة، وما يقوم به عمل اللسانيين الغربيين من تطبيق البنى العميقة على قواعد التأويل والتقدير والحذف في العربية،تشير إلىأنَّأبنية العربية والمعاني التي تستند إليها أسس النحو العربيِّ، حتى نصل إلى نتيجة مفادها أنَّ بنية العربية تختلف عن بنية النظريَّات النحويَّة الغربيَّة لاسيما فيما أسماه تومشكي المعرفة اللغويَّة أو البنية العميقة.

ويشير إلىأنَّ قواعد اللغة العربية وشرحها لاتستند إلىأسس علمية تقوم على الاستقراء والاستنتاج الموضوعي الدقيق.

صحيح أنَّ اللغة العربية تتأثر مثل بقيَّة اللغات الأخرى بالمجتمع،إلا أنَّ هذا التأثير لا يمتُّإلى بنيتها بل يشمل فقط الألفاظ ودلالتها ويشمل أيضاًأصواتها.فليس هناك عوامل اجتماعيَّة وتاريخيَّة تؤثر على هذه القواعد والضوابط التي تعمل داخل بنية اللغة،وصحيح أيضاًأنَّ اللغة العربيَّة خلدت العادات والتقاليد الاجتماعية العربيَّة، ولكن هذا لايعني أنَّ هذه التقاليد هي التي حدت بنية اللغة وقواعدها.

إنَّ النحاة العرب وضعوا الإرث النحويَّ وحددوا معالمه التاريخيَّة والجغرافيَّة، فربطوا الدرس النحويَّ نفسه بهذه الحدود الزمانيَّة والمكانيَّة، فاعتمد النحاة العرب على المعياريَّة، وكان ذلك اتجاه سائد عندهم، حيث أسسوا القواعد وفق قوالب معيَّنة من اللغة، لا يحيدون عنها، تلك القوالب هي ما يجب أن يتكلَّفه الناس، ولا شك أنَّ هذه القوالب شكلتها معالم تاريخيَّة وجغرافيَّة.

والمعروف أنَّ حركة التأليف في المعاجم العربيَّة قامت على أساس المادة التي جمعها اللغويون، يصدرون في اختيارهم للرواة عن مبدأ أساس هو تسجيل اللغة الفصحى والابتعاد عن الصيغ والألفاظ غير الفصيحة.

ولهذا المعيار ركز اللغويون عملهم على لغة البدو، ورفضوا اللهجات، فشغلتهم قضية الفصاحة عن باقي القضايا، ولقد اثمرت حركة جمع اللغة مجموعة من الكتب والرسائل، ألَّف الأصمعي في (خلق الإنسان) و (الإبل) والخيل إلى أن برزت حركة الدوائر العلميَّة، أو حركة تأليف المعاجم، ولقد كان ما ألَّفه الأصمعيُّ وأبوزيد الأنصاريُّ أكبر الأثر في تأليف المعاجم العربيَّة، وفي هذه الفترة ألَّف سيبويه كتابه وتوالت المؤلَّفات في القرن الثالث، فألف (شرح شواهد المغني). وظهر معجم تاج العروس للزبيدي.

وبدأ الاهتمام بتأليف الكتب اللغويَّة الهادفة إلىتعليم الفصحى، والابتعاد عن تأثيرات العامَّة في الاستخدام اللغويِّ،وألَّف الكسائيُّ رسالة في لحن العامة (108هـ)(وإصلاح المنطق) لابن السكيت (244هـ)،(ودرة القواص)للحريريِّ (156هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة(276هـ)،(ولحن العوام) للزبيديِّ (379هـ)،(وتثقيف اللسان) لابن مكي الصقلي (501هـ)،(ورفع الإصر عن كلام أهل مصر) ليوسف المغربي (1017هـ) كلُّ هذه المؤلَّفات مجموعة كتب لحن العامة التي ألّفت في الدراسات العربيَّة [1].

وما كُتبَتْ كُتُب لحن العوام إلا لضبط أبناء الجماعة اللغويَّة، ويشير مازن الواعر إلىأنَّ النحاة والبلاغيين العرب القدامى مثلاً ولاسيما سيبويه والجرجاني كانوا قد درسوا اللغة العربية من خلال القواعد النحويَّة،وقواعد الخروج عن النحو وربطها بحركة المجتمع

[1] نحو نظرية نحوية فلسفية دالة، مازن الواعر، ص: (97- 98).

وتقاليده،ويمكنها في نفس الوقت توريث هذه العادات من جيل إلى جيل، ويتبع هذا أنَّ اللغة ليست وعاءً لفظيًّاً من أوعية الفكر، من أجل أن يحمل المعنى، ذلك أنَّ اللغة هي الفكر والفكر هو اللغة فهما وجهان لعملة واحدة.

وهذا يجعل مازن يؤكِّد على ما قاله الفكر البنيوي الممثل في شخص تشومسكي بذهنيَّة اللغة، كما يؤكِّد المنهج الوصفيَّ الذي بُنِيَتْ عليه المبادئ البنيويَّة، والذي نادى به دي سوسير وليس المنهج التاريخيّ.

وهذا يعني بأنَّ اللغة بقواعدها الصوتيَّة والنحويَّة والدلاليَّة ليست سلوكاً خارجاً عن الإنسان.

ويعلق على ذلك لكي نفهم علاقة اللغة بالفكر،يجب أن نربط مقاييس اللغة بالفكر،وننظر هل هي مقياس ذهنيَّة أم اجتماعيَّة.ويضيف د.سيد جمعه صاحب كتاب (سيكولوجية اللغة والمرض العقلي)والواقع قد اقتبس الباحثون العرب فكرة اجتماعية اللغة من جرجي زيدان، والذي يعد متأخراًمن الركب الدراسات اللغوية الحديثة،وحتى القديمة كما يتصورها علماء العرب الأوائل، مما يجعل هذه الفرضية لاتستند إلىأساس علميٍّ ولا يتواكب مع التطورات المذهلة في الدراسات اللغويَّة الحديثة ذات الأبعاد البيولوجيَّة والحاسوبيَّة والفلسفيَّة والنفسيَّة.[1]

ويقترح بعض الباحثين العرب الذين يأخذون بالحالة الاجتماعيَّة للغة حججاً تبرهن في رأيهم على صحة قانون الغلبة الاجتماعيّ في قواعد اللغة العربيَّة، ومن هذه الحجج مسالة العامل، إنَّ مسألة العامل والمعمول هي نظريَّة نحويَّة دقيقة انطلق منها سيبويه متأثراً بالبذور الرياضيَّة الأولي التي ورثها عن أستاذه الخليل، وذلك لتحليل بنية اللغة العربيَّة، وقد تبعه في المسار الجرجانيُّ في كتابة (العوامل المائة).

ومن وجهة نظر لسانيَّة حديثة نستطيع أن نقول:أنَّ نظرية العامل نظريَّة مهمَّة جداً في صياغة النحو العربيّ وتأتي أهميتها في تشابهها بالنظريَّة التجريديَّة التي وضعها تشومسكي وأسماها (GOVE (MENTandTheary أي نظرية العامل والربط الإحالي لتلك العملية أو النظرية التي يقترح جهازها المعرض عوامل عديدة تحكم التحليل والتوليد في التراكيب اللغوية.[2] هذا من الوجهة النحوية أما من الوجهة الدلالية، فان نظرية العامل تشبه نظرية اللساني الأمريكي ولتركوك (1979م)والتي أسماها نظريَّةالحالاتالدلاليَّة[3] (Case Government Theary)فطبقاً لهذه النظريَّة يُعدُّ الفعل العامل الرئيس الذي يحكم العناصر اللغويَّة نحويًّاً ودلاليًّاً.

إنَّ هذا المفهوم يتشابه بما كان قد اقترحه سيبوية من أنَّ الفعل يتميَّز بالثقل، وأنَّ الاسم يتميَّز بالخفة،[3]وعليه فإنَّه يمكننا أنَّ نتصور مدى خطأ الفرضيَّة التي ترىأنَّ العامل هو حجة قانون الغلبة الاجتماعي في اللغة العربية[4] وقبل أن نجيب عن حجة مازن الواعر،لابد أن نحدِّد ضوابط اللغة العربيَّة من قياس،وإعراب، وعامل،ورتبة، وأصلوفرع، والسلوك الاجتماعي، والسلوك الذهني.

ضوابط اللغة العربية اجتماعيَّة أم ذهنيَّة:

(1)سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، سيد جمعة، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 145، 1990م، ص

(2)مقال البنية التحتية بين عبد القادر وتشومسكي، مجلة الفيصل، العدد: 70، 1990م.

(3)دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، د. مازن الواعر، دار المتنبي، ط: 1، 2001م، ص: 98 .

(3)الكتاب، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، 1988م، جـ:1، ص: 13.

(4)نحو نظرية لسانية فلسفية ودلالية، د .مازن الواعر، ص: 98.

لاشك ان قواعد اللغة العربية مؤسسة علي عامل اجتماعية حكمت المجتمع العربي القديم ،بمعني ان ضوابط اللغة العربية بقواعدها وضوابطها هي في جوهرها اجتماعية أي سلوك اجتماعي .

ويجب في هذا المبحث الاجابة عن السؤال الآتي:

ضوابط اللغة اجتماعية ام ذهنية؟

موقف العرب من ضوابط اللغة:

اللغة عند العرب تواضع واصلاح واتفاق،وجوز ابن جني أنَّ اللغة إلهام وتواضع،وعقد فصلا بعنوان (في وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط،كيف تصرفت العربية،وعلي أي الامرين كان ابتدائها)فأجاب بن جني:لابد أن يكون قد وقع في الأمر بعضها،ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه،لحضور الداعي عليه،فزيد فيها شيئا فشيئا،إلا أنه على قياس ما كان سبق منها ما كان في حروفه، وتأليفه وإعرابه،وليست عن معينه لا يخالف الثاني الأول ولا الثالث الثاني كذلك متصلا متتابعا وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقوله،إنه يحكي كلام ابيهوسلفه يتوارثه آخر عن أول، وتابع من تابع وليس كذلك أهل الحضر لأنهم يتظاهروا بأن يتركوا ويخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة،غير أن كلام أهل الحضر معناه كلام أهل الفصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم إلا أنهم أخلو بأشياء من الإعراب الكلام الفصيح)[1].

وهنا إشارة واضحة من عالمنا بن جني علىأن العربية تواضع واصطلاح بين العرب،ومتوارثة بين أبناء العربيَّة، وإذا حدث زيادة فيها واعتراها جديد فهي قياس ما كان في الحروفوالتأليف والإعراب، وهنا إشارة إلى النظام اللغويِّ جميعه،على حسب اللسانيات الحديثة الصوتيِّ والنحويِّ والدلاليِّ، وليس واحد من أبناء العربيَّة يدعي أنَّه استحدث فيها إلا ما اعترى كلامه من التفريط في بعض قواعد الإعراب الفصيح ،وهي نهايات الكلم وليس الترتيب والنظم التأليفي المعروف في بنية العربيَّة.

لقد هجس علماء العربية بأنَّ وصفهم للغة إنَّما كان نموذج محاكيٌّ للنموذج الذي يصدر عنه أهل اللغة،وتلك مقولة ابن جني:[2]((في إن النحو انتحاء سمت الكلام العرب ليلتحق من ليس من أهل العربية بأهلها.)) ولكن هذه المماهاة أو المحاكاة،في انتحاء سمت العربية إنَّما تتصل في بني البشر من الناطقين بلغة أخرى، وهم يحتذون في حدسهم اللغويِّ المركب فيهم ابتداء، ولعلَّه يعوضهم فوائت الوصف التي لايقترح بها من مصممي سمت العربيِّة وراسمي قواعدها.

علىإنَّ بعض علماء العربيَّة قد أوغلوا في استنباط قوانين العربيَّة وعللها، وإنَّما كانوا يصيبون ما كان يصدر عن العربي،وذلك متناول عمل ابن جني في (الخصائص) إنَّ العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه اليها وحملناه عليها.[1]

ولعل مما أغرى ابن جني بهذه الدعوى ما لحظة من جري العربي على سمت مطرد،ولكنها ثقل دعوي بأن قواعد علماء اللغة العربية هي ما يجري في عقول أبنائها،ولعل الخليل كان أقرب إلى الصنعة إذ تمثل إن العرب قد جرت في كلامها على سلائقها، وإنه قام في عقولها علل ذلك، ولكن ذلك لم ينتقل عنها،إنما يجتهد في تفسيره ويسبق ما قام في عقول أبناء العربية غير قاطع بأنَّه يبلغ في ذلك كلمة الفصل والحقيقة الكاملة إذ أفسح لغيره أن يلتمس ذلك لعله يبلغ منه ما لم يبلغ الخليل نفسه،[2]وظلَّ علماء العربية يصفون

---

[1] الخصائص، ابن جني،ج: 1، ص: 414.

[2] المرجع السابق،ج: 1، ص:88.

[1] المرجع نفسه،ج: 1،ص: 190.

[2] الثنائيات في قضايا اللغة العربية، نهاد الموسى، ص: 246.

النظام اللغوي ويتحروا من وراء ذلك معرفة الأصل والفرع،ومن اشتقاق الكلم في العربية،كيف يتفق المنبثق وهو فرع والمنبثق منه وهو الأصل ولا يقع بينهما –اذا وقع –الا باختلاف الحركات أو الزوائد فيكون البناء غير البناء والأصول الواحدة.وأفاض ابن يعيش في هذه المقارنة عند شرحه لقول ابن جني في الأصل والزوائد،وإنَّ الأصل عبارة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها[3] فقد قرر ابن يعيش أنَّ هذه الحروف في الأصل تجري مجري الجنس لأنواع نحو الحياة للإنسان والفرس والطائر،ولابد من وجودها في كل واحد من هذه الانواع،وان اختلفت حقائقها كالمادة للمصنوعات نحو الخشب للباب والكرسي والسرير،لابد من الخشب من جميع هذه الصور، فكذلك الحروف الأصول هي مادة لما يبني منها يضرب (ضارب)ومضروب، فإن (ض–ر–ب)موجودة في جميع الابنية [4].

غلبة الأصول علي الفروع:

إنَّ مصطلح أصل من مصطلحات التي تعرفها الخليل واتخذ منها في كتاب (العين)حيث قال الخليل : ((ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أو اكثر من خمسة أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم إنها زائدة على البناء من أصول الكلمة.))[1]

إنَّ مصطلح الأصل عند الخليل هو المقابل للزوائد،وإنَّ الأصل هو أساس بناء الكلمة وقد استقر الأصل بهذا المفهوم في كتب النحاة في القرن الرابع الهجري،ولم يستخدم سيبويه مصطلح (الأصل) بالمعنى الاصطلاحي إنَّما استخدام مصطلح (الأولية)محل الأصل،ويتضح ذلك من النص الآتي :قال سيبويه((المبتدأ الأول المبني وما بعده عليه فهو مسند إليه))[2].

ووجدت أولية الأصل عند الرماني وأولية الشيء وأوليته في الوجود فقال:((الأصل أول يبني عليه ثان،والفرع يبني عليه أول)) وقد سبق ابن السراج الرماني في استخدام مصطلح (الأصل)فقال: الأسماء المبنية التي تضارع المعرفة وهذه الأسماء على ضربين مفرد ومركب ويبدأ بذكر المفرد إذ كان هو الأصل ولأنَّ التركيب هو ضم مفرد إلى مفرد .

ووجدت فكرة أولوية الأصل عند ابن السراج والرماني في استخدام مصطلح،ويتضح من شرح السيرافي في باب المسند إليه في كتاب سيبويه فقال:((إن فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث،والخبر والمسند اليه والوجه الثالث أن يكون المسند هو الثاني في التركيب،والمسند إليه هو الأول ويكون بمنزلة المبني عليه هو المبتدأ من قبل إنك حيث به،فجعلته أصلا لما بعده ولم يبنيه علي شيء ثم جئت بما بعده،وهو محتاج إلى ما قبله فصار عليه،فذلك مثل مبني الثاني وإذا كان هو الفرع وقبل الأول مبني عليه[3] .

واذا كان هذا الأصل كما تبني الفروع على الأصول،ونظر ابن جني إلى مفهوم الأصل علىأنه الحروف الأصلية في الكلمة أما الزائدة فهو المتصرف في الكلمة.وبيَّن ابن جني الأصل عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع منتصرفها إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفاً، أو لعله عارضة فإنه لذلك في تقدير الثبات،وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قالو به

---

[3] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ت: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة ، 1959م، ص:66.

[4] شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، ت: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب،1972م، ص: (108- 109).

[1] كتاب العين، للخليل، ج 1، ص: 49.

[2] الكتاب، سيبويه، ج: 2، ص: 126.

[3] كشاف أصول النحو العربي،د. اشرف نواجي، دار غريب للطباعة، 2002م، ص: 13.

في التمثيل من الفعل والموازنة له، فاء الفعل وعينه ولامه،بل وقابلوا الزائدة لفظه بعينه في نفس المثال المصنوع لاعتبار ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه بل لفظوا به البته، من ذلك قولنا قد فعل .....فالحروف اذا كلها اصول .

فإذا قلت يقعد زدت الياء ، وصار مثاله (يفعل)[1] ويمكن القول أنَّ مفهوم الأصل عند النحاة بالنظر إلى الوجود النظري والتقديري في مقابلة الوجود الحقيقي ،ويوضح مثل الوجود الحقيقي (قول) والوجود النظري (قال) والاصل عند ابن جني معاناة القاعدة الاساسية التي تبني عليها اللغة ،ويتضح من زلك فيما رسمناه ولايتابعك علي ما اوردناه :(فاحد امرين اما ان تكون لم تنعم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه ،او ان لهزه اللغة اصولا واوائلا قد تخفي عنا وتقصر اسبابها دوننا [2] وكما قال سيبوية او لان الاول وصل اليه علم لم يصل الاخر)[3].

وورد مصطلح (الفرع)والمعمول عليه وقال: ((إذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء أو واوا وجعلته الأصل في ذلك، وجعلت ماعينه صحيح فرعا له ومحمولا عليه.))[4]واستخدم ابن جني مصطلح (الوضع في اللغة وأصل الوضع في استخدامه، وصار الأول والأصل مترادفين,وذكر فصلاً بعنوان (باب في إقرار الألفاظ في وضعها الأول ما لم يدع داعإلى الترك والتحول من ذلك)[5]واستخدمت مصطلحات (الحال الأول) و(الاحوال الأول)(وأولية الحال) قال ابن جني:[6]((اعلم مع هذا أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حالةوهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول،وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية ألا ترىأن نقول في الأمر المضاعف من التميمية نحو شدّ وضنّ وفرّ واستعدّ واصطبّ... أن الأصل أشدد... ومع هذا فهكذا أهل لغة الحجاز وهو الفصحى القدمى)). وقد استخدم ابن سراج مصطلحات أصول الكلام،واستخدم مصطلح الأصل بمعنى القاعدة، وقد ذكر ابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة)الأصل والفرع ولكن بمفهوم مختلف عن ذلك حيث جعلت الأسماء والصفات فروع،والأصل موضوع اللغة وأولويتها ونشأتها في مخاطبتها.[7]

وهكذا بعد ان استعرضنا مفهوم الأصل والفرع عند العرب، نؤكد أنَّ العربية تحتذي في ضوابطها رسم الأول وعلى سمت العرب القدامى فالأصل هو القاعدة الأساسيَّة التي تبني عليها اللغة .

بالإضافة إلى ضوابط أخرى كالسماع والقياس، يقول ابن جني: ((إذا رأيت شيئا من هذا النحو لا ينقاد لك فأحد أمرين: إما إنك لم تمعن النظر فيه جيداً، وإمَّا لهذهأصولاً وأوائل قد تخفي عليك،ولهذا كان للعرب قوالب معروفة تسير عليها القواعد قياساً على الأصل، أما إذا لم يكن له قياس ولا إجماع ولا سماع وأصل فهو مردود عنهم، ولهذا قال ابن جني: ((والشيء إذا كان بحيث لا أصل يسوغه ولا قياس يحتمله ولا سماع ورد به،فما كانت هذه سبيلة وجب اطراحة والتوقف على لغة من اورده.))[1].

---

(1)الخصائص، ابن جني، جـ: 1، ص: 13.

(2)المرجع السابق، جـ: 1،ص: 513.

(3)المرجع نفسه، جـ: 1،ص: 113.

(4)نفسه،جـ: 2،ص: 166.

(5)نفسه،جـ: 2،ص: 219.

(6)نفسه،جـ: 3،ص: (260- 261).

(7)الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1997م، ص: (13- 14).

(1)الخصائص،ابنجني،جـ: 1،ص: 513.

وأشار ابن جني إلى: ((معاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا،ولكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به، ونبهنا عليه،كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون،وعلى مثله وأوضاعه حاذون.)). [2]واعتبرت الصورة الذهنية للغة الأصل، ونطقها فرع،وإنَّما كانت النمو لتلك الأصول من أصل أن تكون ضوابط كليّة للظواهر اللغويَّة المختلفة.وكانت الفروع ضرباً من النمو لتلك الأصول وهكذا اعتبر الأصل ضابطا من ضوابط العربيَّة المميزة،ولهذا كان للعرب قواعد تسير عليها قياساً على الأصل.

التأويل والافتراض:

يرجع التأويل والافتراض عند العرب لاهتمامهم بموقع الكلمة ودلالتها وأوضح الجرجاني ذلك حيث يقول: (((إن قلت أجاءك رجل)فأنت تريد أن تسأله وهل كان مجيء من الرجال إليه؟فإن قدمت الاسم فقلت (أرجل جاءك) فأنت تسأل عن جنس من جاء أرجل هو أم امرأة.)).[3]

وقد أفضى النظر التأويليُّ عند النحاة العرب إلى ما لم يتنبه إليه أصحاب نظرية القوالب،[4] ففي بعض التراكيب قد تحتمل الكلمة الواحدة عدد من التخريجات الإعرابيَّة، وما هي في حقيقتها إلاصورة من التأويل النحويِّ (التقدير)، ففي مثل قول بعضهم في إعراب قوله تعالى: {وثمود فما ابقى}[2]إنَّ(ثمود) حسب الموقع والدور (مفعول) مقدَّم، ولكن العربيَّة تخرج الكلمة تخريجات تراعي المعنى وليس الدور والموقع فقط، فالتصوُّر الذهنيُّ القالب بحسب نظريَّة القوالب،فهو الموقع ذاته لا يتغيَّر وهذا هو الذي دفع النحاة العرب إلى القول بوجود الخبر جملة، والحال جملة، وقالو عن المبتدأ الذي يشغل موقعه (أن) المصدرية والفعل (مصدر مؤول من أن والفعل) في محل رفع المبتدأ،وبذلك يكون النحاة العرب قد سبقوإلى الكشف عن أهميَّة الموقع،وحالاته قبل أن يتنبه اللسانيون إلىذلك مؤخراً.

ونبَّه ابن هشام المعرب على أن يراعي المعني الصحيح،ولا ينظر في صحته إلى الصناعة، والمقصود (بالصناعة) هنا الشكل أو القالب بحسب المفهوم الحديث، فالتقدير بالعربيَّة هو تصوُّرات ذهنيَّة مما يتنبَّه لها أصحاب مدرسة القوالب. وكذلك أشار ابن هشام إلى جهة أن يخرج الكلام أصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتضى كقولهم في قوله تعالى: {لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي ينفق ماله رياء للناس}[3]. أنَّ(الكاف) نعت لمصدر محذوف،أي إبطالا كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال الذي ينفق،والوجه أن يكون كالذي حالاً من الواو أي لاتبطلوا صدقاتكم مشبهين بالذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه،[4]وهذا شكل آخر يختلف حتى عن التقدير والتأويل والافتراض بمعني يقصده الأصل، فهذا متشبه يجب أن يتجاوزه المعرب

(2)المرجعالسابق،جـ: 1،ص: 423.

(3)دلائل الإعجاز، عبد القادر الجرجاني، ص: 67.

(4)مدرسة القوالب مؤسس هذه النظرية كينث بل أستاذ اللسانيات في جامعة متشجان تمتاز هزه النظرية بانها تدرس النص مثلما تدرس الجملة وتقوم النظرية علي اعتبار الوحدة القالبية وهي إطار ذهني تصوري يمكن ملئه بعناصر لغوية منطوقة تسمي الشواغل وتحلل هزه النظرية الي اربع وحدات :-((1) الموقع –الدور الصنف–التكاسك–انظر اللسانيات الوظيفة والمجال والمنهج د. سمير شريف ـ ص–131

(2)أعرب سيبويه{ثمود} على تقدير .....عربي كثير قال تعالى:{انا كل شيء خلقناه بقدر} ثمود بحسب نظرية القوالب (لموقع مفعول هزا ممتع في العربية لان ما نافية الصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما هو معطوف علي او هو بتقدير أهلك ثمود وهنا نبه ابن هشام على المعرب أن يراعي المعني الصحيح ولا ينظر في صحته إلى الصناعة . الكتاب، سيبويه، جـ:1، ص: 92.

(3)سورة البقرة ـالآية 264

(4)المغني، ابن هشام،جـ: 2، ص: 255.

لأن التقدير اقتضاء لأصل المعنى،والخروج عن الأصل دون أن يلزم المعنى خلاف للمعرب،والموقع يجب أن لا يشتبه به، وهذا أيضاً ما لم تذكره القوالب،ونلاحظ أنَّ العرب حيث اقتادوا إلى التأويل والافتراض، لم يتركوا ذلك للأذهان تتلاعب فيه حيثما تشاء، بل جعلوا له قيوداً للمقدَّر ذكره ابن هشام في كتابه (المغني).

فالتأويل والافتراض لا يكون عن فراغ بل من جملة القول التي تعينك على معرفة (المقدَّر) أو غير الملفوظ،فمثلاً في حديثهم عن عود الضمير إلى المصدر (بذكر فعله) وإن لم يرد له ذكر، قال تعالى: {ولا تحسبن الذين يبخلون بما ءاتاهم الله من فضله هو خير لهم} قوله (هو) الضمير للبخل وإن لم يكن مذكورا لدلالة (يبخلون) عليه، ومنه قولهم:{من كذب كان شر له} أي كان الكذب شر له، ومن قوله تعالى:{الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزاده إيمانا وعلى ربهم يتوكلون} فإنَّ فاعل (زادهم)ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود إلى قول الناس ولم يتقدم صراحة، وإنما تقدم ضمن الفعل. الذي هو (قال لهم الناس) ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعلنحو قوله تعالى: {هذا يوم ينفع الصادقين صدقتهم}وهنا يمكن أن نستدرك ما يعرف عند اللسانين بالتحقق النحويّ، ويقصد بالتحقق النحويّrealization الطريقة التي يُستَدَلُّ بها على المعاني النحويَّة، فكل فاعل يسمى فاعلاً بشرطين:

كون الفعل مسنداًإلى الاسم ويكون الرجل فاعلاً في جملة (مات الرجل في الحادث)، نعم لم يقم الرجل بفعل الموت حتى يكون فاعلاً، لكن الموت أسند إليه فكان فاعلاً بالمعنى النحويّ، وتعميم المفهوم على كلّ ما ينطبق عليه الحد، وبهذا التعميم نستطيع أن نعرف كلَّ فاعل، ولهذا الشرط ينتقل الذهنيُّ من المفهوم المحدد لمصطلح ما إلى ما يمكن أن ينطبق عليه في الكلام،فيعرف أنَّ هذه الكلمة فاعل، غير المتكلم لا تعنيه المعاني النحويَّة في كثير أو قليل،بخاصة إن لم يكن متخصِّصا أو معنيا بها، فكيف يتكلم المتكلم، وتقع المعاني النحويَّة في موقعها الصحيح دون أن يقصد ذلك؟ إنَّ الذي يحدث في الذهن، يعمل على تطويع هذه النماذج للمقامات وللمواقف المختلفة، فيتكلَّم المتكلِّم وهو يصوغ الكلمات للنظام النحويّ من لغته، ويظهر الانتقال بمقتضى ذلك من المقام إلى السياق الذي يظهر في اختيار الكلمات.

ثنائية المنطوق والمقدَّر، وهذه ترتبط بثنائية الذهن واللسان ومتفرعة عنها، والنحو العربيُّ في مجمله مبنيٌّ على المنطوق له صورتان إحداهما تظهر فيها التوافق بين الكلمة منطوقة متصوَّرة،دون وجود خلاف بينهما فكلهما (كتب) ليس لوجهيهما المنطوق صورة تخالف وجهيهما المختزن في الذهن، والأخرى يظهر التخالف فيها بين المقدَّر والمنطوق فكلمة (قال) لها صورة مقدَّرة عند النحاة، وهي(قول) وسواء حدث أنَّ العرب قالت (قول)أم لم تكن قالته،فإنَّ الصورة الذهنيَّة المقدَّرة تفرض نفسها، ليصبح تفسير مجيء المضارع بالواو (يقول) وكذلك المصدر (قول)،لاينبغي أن نتصور أنَّ هذه (الواو) جاءت من فراغ، فاللغة نظام والنظام لا بد له من متصوَّر مطَّرد يفسره. إذن هذا ليس تناقضاً ولا تأويلاً، إنَّما هو نظام لغويٌّ تجريديٌّ نفسر به المنطوق ويسير وفقاً عليه،هذا بالنسبة للمطَّرد في قياس العربيَّة، أمَّا الشاذ ليس إلا أنَّه مرتبط كذلك بثنائية المنطوق والمقدَّر ارتباطا عضويّاً،فالاطراد هو حكم التصوُّر الذهنيّ للغة، وهو حكم مبنيٌّ علىأنَّ القياس على ما هو منطوق،وموافق التصوَّر الذهنيّ قياساً مطَّرداً، وإنَّ ما خرج عن هذا التصوُّر يحكم عليه بالشذوذ، إذا كان سمع ممن يحكم لهم بأنَّهم أهل اللسان الحقيقيون، فيقال مثلاً: (إنَّ الفعل المضارع يجزم (بلم)،وقدسمع منصوبا (بلم) من بعض العرب،وهو شاذ لا ينقاس.).

ويقول د. سمير شريف: ((ينبغي أن ينظر إلى الظواهر الشاذة في اللغة من زاوية تاريخية تطورية باعتبار مقارنتها باللغات التي تنتمي إلىأسرة لغوية واحدة، فبعض الظواهر الشاذة في اللغة قد تكون أثرا من آثار التطور التاريخي في العربية نفسها ومن هنا تبين أن للغة

العربية في بنيتها لغة تاريخية تعاقبية تعتمد على المنهج التاريخي في دراستها وليس المنهج الوصفي التوقيتي.الذي يمثل ظاهرة معينة،وإن كل تفسير يطرأ عليها إنما هو تفسير تاريخي مثل تعدد روايات الأبيات،والشواهد النحوية الشاذة وإسقاط الإعراب من بعض النصوص العربية الفصيحة،وكل هذا مرصود في نحونا العربي على اعتبار أنه تطور تاريخي وليس ظاهرة وصفية.ولا شك أن الأثر البنيويَّ في الدراسات العربيَّة قد وضح وضوحا ليس من ورائه لبس خاص في الدراسات الثنائية،أي دراسة ظواهر اللغة العربية من باب الوصف الثنائي ،ثنائية الصواب والخطأ، والمنطوق والمقد، الأصل والفرع، والقياس والسماع، الذهن واللسان،وتتوالي الثنائيات بتوالي البحث اللغوي (الفصحي والعامية).(الداخل والخارج)(الفوقي والسطحي) ولا شك أنَّ كلَّذلك منتوج بنيوي،وأثر من آثار الفكر الديسوسيري، الذي ظهر في صورة اللغة والكلام،والملكة أو القدرة والأداء، بل تطبيق لفكرة تشومسكي البنيَّة السطحيَّة في العربيَّة، ومن أثر هذه الدراسات ظهور مؤلَّفات في العربية تحمل ازدواجيَّة التركيب اللغويِّ ،(الفصحى والعامية). وكتاب (الثنائيات والقضايا اللغة العربية في عصر النهضة الي العولمة) نهاد الموسى،يمثل هذا الكتاب كل القضايا الثنائية التي ظهرت في اللغة العربيَّة .

النتائج:

1. يمثِّل النحو العربيُّ أحد مستويات اللغة العربيَّة، ويعتمد في أداء وظيفته اللغويَّة على المستويات اللغويَّة الأخرى(الصوتيّ، والصرفيّ، والدلاليّ)، وعلى ضوء هذه المستويات ينظِّم العلاقات التركيبيَّة بين مكوِّنات الجملة العربيَّة.
2. وبما أنَّ هذا النحو هو الذي يحدِّد طبيعة العلاقات التركيبيَّة بين أجزاء الجملة، فإنَّه يلجأ إلى التقدير والتأويل عندما يبدو التناقض ظاهريّاً مع القواعد النحويَّة في بعض أساليب الكلام العربي، وذلك كما في أسلوبي النداء والاشتغال.
3. يتميَّز النحو العربيُّ بمرونة تسهل نسبته إلى أكثر من منهج من مناهج دراسة اللغة، فهو وصفيٌّ في بعض جوانبه إذ اختصَّفي جمع قواعده بإطار زمانيٍّ ومكانيٍّ، وهو معياريٌّ إذ يجيز الظواهر الأكثر اطراداً ويطرح ما عدها، وكذلك باهتمامه بقضيَّة الأصل والفرع لأغراض القياس والتعليل النحويين، وهو تحويليٌّ بما يقدِّمه من مفاهيم تحويليَّة كالحذف والتقدير، ولكن مع كلُّ هذا التعدد المنهجيّ تظلُّ صفة المعياريَّة هي الصفة الغالبة عليه، ويرجع هذا إلى طبيعة الغرض الذي من أجله وُضِعَ النحو العربيُّ ألا وهو حفظ اللسان العربيّ من اللحن.

المراجع:

* القرآن الكريم.
1. أهميةالربطبينالتفكيراللغويعندالعربونظرياتالبحثاللغويالحديث،حاتمالبهنساوي،مكتبةالثقافةالدينية،القاهرة، 1994م.
2. الإيضاحفيعللالنحو،الزجاجي،ت: مازنالمبارك،مكتبةدارالعروبة،القاهرة، 1959م.
3. الثنائياتوقضاياااللغةالعربية،نهادالموسى،دارالشروق، 2003م.
4. الخصائص،ابنجنى،ت: عبدالحميدهنداوي،دارالكتبالعلمية،بيروت، 2001.
5. دراساتنحويةودلاليةوفلسفيةفيضوءاللسانياتالمعاصرة،د. مازنالواعر،دارالمتنبي،ط: 1، 2001م.
6. سيكولوجيةاللغةوالمرضالعقلي،سيدجمعة،سلسلةعالمالمعرفة،العدد: 145، 1990م.
7. شرحالملوكيفيالتصريف،ابنيعيش،ت: فخرالدينقباوة،المكتبةالعربية،حلب، 1972م.
8. الصاحبيفيفقهاللغة،ابنفارس،دارالكتبالعلمية،بيروت،ط: 1، 1997م.

9. علماللسانياتالحديثة(نظمالتحكموقواعدالبيانات)،د. عبدالقادرعبدالجليل،دارصفاءللنشروالتوزيع،عمان،ط: 1، 2002م.
10. الكتاب،سيبويه،ت: عبدالسلامهارون،مكتبةالخانجي،القاهرة،ط: 3، 1988م.
11. كشافأصولالنحوالعربي،د. اشرفنواجي،دارغريبللطباعة، 2002م.
12. اللسانياتالمجالوالوظيفةوالمنهج،د. سميرشريف،عالمالكتبالحديث،عمان، 2008م.
13. اللسانياتواللغةالعربية،د. عبدالقادرالفاسي،دارتوقبال،الدارالبيضاء، 1985م.
14. اللغةالعربيةإضاءاتعصرية،د. حساماالخطيب،الهيئةالعامةللكتاب، 1990م.
15. اللغةالعربيةمعناهاومبناها،تمامحسان،دارالثقافة،الدارالبيضاء، 1994م.